كلمة افتتاحية بمناسبة الملتقى الوطني
حول خبرة الاستماع للطفل أمام القضاء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
السيد نائبة رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل؛
السيد الكاتب العام لوزارة العدل؛
السيدات والسادة رؤساء الأقطاب بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعهد العالي للقضاء ورئاسة النيابة العامة؛
السيدات والسادة الخبراء؛
الحضور الكريم؛
كل بصفته والاحترام الواجب له.

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن اعتزازي باحتضان المعهد العالي للقضاء لأشغال هذا الملتقى الوطني المتميز الذي اختارت له الجهة المنظمة موضوعا **أعتقد جازما** أنها توفقت إلى حد كبير في اختياره ، موضوع ذو أهمية بالغة وراهنية كبرى ويثير الكثير من الأسئلة التي تجعل تحليل أبعاده و إشكالياته وتدارس زواياه المختلفة ضرورة ملحة لها فوائدها الجمة التي يمكن استخلاصها بيسر و دون كبير عناء ، إذ أن النقاش العلمي الرصين مدخل من مداخل التغيير و الإصلاح و التطوير الهادف الذي يتوخى تملك الممارسات الفضلى الداعمة لتنزيل رؤية حقوقية تنهل مضمونها من خطب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله و دستور المملكة، بما يتلاءم مع التزامات بلادنا التي تضمنتها اتفاقية حقوق الطفل التي كانت بلادنا سباقة للمصادقة عليها.

حضرات السيدات والسادة

إن موضوع هذا الملتقى الوطني الهام حمال أوجه ذي أبعاد دستورية وحقوقية وقانونية وقضائية كبرى لها ارتباط وثيق بتوجه بلادنا الراسخ في حماية منظومة حقوق

الطفل والنهوض بها، والإسهام في تطويرها بما يراعي الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء؛

توجه يستمد مرجعيته وأفكاره وتوجهاته من الذرر الملكية الغالية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

رؤية ملكية متبصرة تحرص صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة اللامريم على تنزيلها من خلال المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي تتولى سموها رئاسته.

فكل الشكر والتقدير لمن ساهم في إعداد هذا اللقاء الذي يعبر عن إرادة جادة من أجل تكريس مقاربات تشاركية حقيقية بخصوص المواضيع التي تتعلق بالطفل الذي أقر له الدستور والقانون والمواثيق الدولية حماية خاصة تتناسب مع سنه وخصوصيته؛

تلك الخصوصية التي أكدها قبل ذلك ديننا الحنيف وأثبتها العلم وتأثر بها العرف، فتشبعت بهذا المنظور ثقافتنا المغربية الأصيلة التي توارثتها الأجيال منذ عقود.

فصنعت منظومة فكرية وحقوقية ومجتمعية تولي للطفل المكانة اللائقة التي تناسبه من خلال مبادرات عدة تترجم هذه المنظور الوطني الذي تفرد به النموذج المغربي في الإيمان بحقوق الطفل فكرا وسلوكا وممارسة.

وهنا لا بد من التنويه بالدور الهام الذي يضطلع به قضاتنا حيث كان لهم دور كبير في تكريس العديد من المبادئ والاجتهادات القضائية التي عملت على ضمان حقوق الطفل وتكريس الضمانات في مختلف القضايا التي تعالج جوانب معينة ذات الصلة بالطفل.

مبادئ أصبحنا نرى ملامحها وأثرها في صياغة عدد من مشاريع القوانين التي تنهل مقتضياتها من التوجهات القضائية الفضلى بشكل يمكن القول إنه يعكس أحد صيغ التعاون بين السلطتين التشريعية والقضائية خدمة للمصلحة العليا للوطن.

الحضور الكريم؛

أغتنم هذه المناسبة لتسليط الضوء على الأهمية الكبرى التي توليها إدارة المعهد العالي للقضاء لتكوين الملحقين القضائيين في مجال حقوق الطفل، إذ يعد من المحاور ذات الأولوية ضمن توجه استراتيجية راسخة تتوخى النهوض بمحتوى هذا التكوين وجودته في انفتاح على الممارسات الفضلى في هذا المجال.

أهمية مبررة ومعللة تعليلا كافيا إذ تتوافق مع توجهات بلادنا وتوجيهات ملكنا الهمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لاسيما إذا تم استحضار نوعية المهام

التي سيعهد بها للملحق القضائي عند تخرجه من المعهد، حيث سيكون مؤتمنا، بمجرد تعيينه قاضيا في السلك القضائي، على حقوق الطفل وحرياته وتحقيق الأمن القضائي والتطبيق العادل للقانون.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمغرب (14 أكتوبر 2014) أكد صراحة وبوضوح على ما يلي ".... ضمان بناء قدرات جميع العاملين في سلك القضاء وتخصصهم فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية بمن فيهم القضاة وموظفو السجون والمحامون ...) مما يجعل ما يوليه المعهد لهذا الموضوع من أهمية منسجم بشكل كبير مع توصيات لجنة حقوق الطفل.

من هذا المنطلق عزز المعهد العالي للقضاء تعاونه مع المرصد الوطني لحقوق الطفل من خلال تعزيز التنسيق و العمل المشترك لتطوير التكوين القضائي في مجال حقوق الطفل و قد أثمر هذه الرؤية إدماج وحدة تكوينية تخص الصحة النفسية للطفل ضمن برنامج تكوين الملحقين القضائيين يؤطرها خبراء رفيعي المستوى من المرصد الوطني لحقوق الطفل و العمل متواصل لتنفيذ مبادرات أخرى تتوخى تعزيز التعاون خدمة للمصلحة العامة من جهة و التكوين القضائي في مجال حقوق الطفل من جهة أخرى ، علما أن المساطر جارية لتأطير التعاون بين المعهد العالي للقضاء و المرصد الوطني لحقوق الطفل بمذكرة تفاهم واضحة الأهداف ستشكل إطار محفزا للمزيد من الاجتهاد الذي يخدم الرؤية المشتركة للمؤسستين.

الحضور الكريم؛

إننا أمام مسؤولية وطنية ورهان كبير يجب أن نكسبه حماية لحقوق الأطفال.

ولي اليقين أن مثل هذه اللقاءات التي تضم خيرة القضاة والأكاديميين والمهنيين والممارسين والحقوقيين ستشكل إضافة نوعية لتفعيل أمثل لحقوق الطفل لتكون في مستوى الانتظارات.

أجدد لكم شكري وامتناني مؤكدا لكم أن المعهد العالي للقضاء ستكون دائما أبوابه مفتوحة أمام كل مبادرة تتوخى فتح النقاش العلي الهادف أو تعزيز القدرات في مجال حقوق الطفل.

كل التوفيق والسداد لأشغال لقائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.